بيان صحفي

استعادة الثقة في نظام الهجرة

01 أبريل 2026

تعتزم حكومة ألبرتا تقديم تشريع يهدف إلى تعزيز الإشراف الإقليمي على الهجرة، ومكافحة الاحتيال، واستعادة الثقة في النظام.

أدّى فقدان الحكومة الفيدرالية السيطرة على ملف الهجرة إلى نمو سكاني غير مستدام، وضغوط على الخدمات العامة، وظهور حالات استغلال من قبل جهات سيئة النية. استجابةً لذلك، تقدّم حكومة ألبرتا مشروع القانون رقم 26، *قانون الإشراف على الهجرة*، الذي يعزّز الرقابة الإقليمية على أصحاب العمل، ومُستقدِمي العمال الأجانب، ومستشاري الهجرة.

«يستحق سكان ألبرتا أن يكونوا على يقين بأن نظام الهجرة في المقاطعة عادل وشفاف ويلبّي الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل في ألبرتا. يسهم هذا التشريع في تعزيز المساءلة ويمنح المقاطعة مزيدًا من السيطرة على كيفية استخدام نظام الهجرة، كما يوفّر لنا أدوات تعتمدها مقاطعات أخرى لضمان أن النظام يخدم مصالح سكان ألبرتا.»
جوزيف شو، وزير الوظائف والاقتصاد والتجارة والهجرة

في حال اعتماده، سيلزم *قانون الإشراف على الهجرة* أصحاب العمل بالتسجيل لدى المقاطعة قبل الاستفادة من برامج العمال الأجانب المؤقتين الفيدرالية. كما سيُنشئ نظام ترخيص لمستشاري الهجرة ومُستقدِمي العمال الأجانب، مما يعزّز الرقابة، ويحدّ من الاحتيال، ويضمن أن الجهات الشرعية والمؤهلة فقط هي التي تنشط في ألبرتا.

يوفّر مشروع القانون 26 لألبرتا أدوات مطبّقة بالفعل في مقاطعات مثل ساسكاتشوان وكولومبيا البريطانية. سيؤدي إنشاء سجل جديد لأصحاب العمل ونظام ترخيص للمُستقدِمين والمستشارين إلى:

- مكافحة الاحتيال والاستغلال، بما في ذلك عروض العمل الوهمية، والرسوم غير القانونية، والتضليل.
- تمكين إنفاذ أسرع من خلال عقوبات أقوى وأدوات امتثال أكثر فعالية.
- زيادة الشفافية في التوظيف ومواءمة أفضل للهجرة مع احتياجات سوق العمل في ألبرتا.

«بصفتي رئيس مركز ألبرتا لإنهاء الاتجار بالبشر، أُعرب عن دعمي الكامل لحكومة ألبرتا ووزارة الوظائف والاقتصاد والتجارة والهجرة لإطلاق *قانون الإشراف على الهجرة*. يمثّل هذا التشريع الحيوي خطوة مهمة لحماية الوافدين الجدد والعمال الأجانب المؤقتين من الاستغلال، ولمكافحة الاتجار باليد العاملة في مقاطعتنا. من خلال مساءلة أصحاب العمل والمُستقدِمين والمستشارين، توجّه ألبرتا رسالة واضحة مفادها أن إساءة معاملة الأشخاص الضعفاء القادمين للعمل هنا لن يتم التسامح معها.»
بول براندت، رئيس مركز ألبرتا لإنهاء الاتجار بالبشر

يلتزم معظم أصحاب العمل والمُستقدِمين ومستشاري الهجرة بالقواعد ويدعمون الوافدين الجدد. إن فرض التسجيل والترخيص يعزّز الشفافية، ويحمي العمال الأكثر هشاشة، ويقوّي الثقة في النظام.

تتخذ حكومة ألبرتا إجراءات لضمان أن تدعم الهجرة اقتصاد المقاطعة، وتسدّ فجوات سوق العمل، وتحمي الأشخاص الذين يأتون إلى هنا لبناء حياة أفضل.

حقائق سريعة

- الهجرة مسؤولية مشتركة بين الحكومة الفيدرالية والمقاطعات
- لا تتوفر في ألبرتا حاليًا منظومة شاملة وموحّدة للإشراف على أصحاب العمل، والمُستقدِمين، ومستشاري الهجرة المشاركين في توظيف الأجانب.
- تشمل الأنشطة المحظورة عروض العمل الوهمية، والرسوم غير القانونية، والتضليل الذي يستهدف العمال الأجانب.
- ينصّ التشريع المقترح على اعتماد إجراءات إنفاذ، تشمل الغرامات، وتعليق التراخيص، ومنع مزاولة التوظيف أو الاستقدام.
- سيتيح سجلّ عمومي للعمال وللجمهور التحقق مما إذا كان أصحاب العمل والمُستقدِمون والمستشارون مخوّلين للعمل في ألبرتا.

بيان صحفي

معلومات ذات صلة

https://www.alberta.ca/strengthening-immigration-oversight

استفسارات وسائل الإعلام
هانتر باريل
hunter.baril@gov.ab.ca
5774-619-780
السكرتير الصحفي، شؤون الوظائف والاقتصاد والتجارة والهجرة